

ملخص الدرس

دراسة حالة: سوق غير تنافسية - المنتجات الخاضعة للرقابة على الأسعار

التوتر بين السوق الحرة والمسؤولية الاجتماعية

في أساس سياسة الرقابة على الأسعار يكمن توتر أيديولوجي عميق. فمن جهة، ترى **نظرية السوق الحرة** أن الأسعار يجب أن تُحدّد فقط وفقًا لقوى العرض والطلب، دون تدخل حكومي، وذلك للحفاظ على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، والكفاءة الاقتصادية، وحقوق المنتجين في الملكية. ومن جهة أخرى، تبرز مسؤولية الدولة في التدخل في السوق انطلاقًا من مسؤوليتها الاجتماعية، وتعزيز تكافؤ الفرص، والحد من أوجه عدم المساواة.

ويهدف هذا التدخل إلى تحقيق **العدالة التوزيعية** وضمان **الحق في العيش بكرامة**. كما يمنع الحالات التي تؤدي فيها قوى السوق إلى نتائج غير أخلاقية، مثل استغلال معاناة الناس في أوقات الأزمات أو حرمان الفئات الضعيفة من الحصول على السلع الأساسية (كالغذاء والأدوية)، وبذلك يحقق توازنًا بين **الحرية الاقتصادية** ورفاهية جميع أفراد المجتمع.

المفهوم الأساسي: ما هي الرقابة على الأسعار؟

في السوق الحرة، تُحدّد الأسعار بصورة طبيعية من خلال قوى **العرض والطلب**. إلا أن **الرقابة الحكومية على الأسعار** تُطبّق عندما تؤدي قوى السوق إلى نتائج غير عادلة أو غير أخلاقية، مثل الارتفاع الحاد في أسعار سلعة أساسية أثناء الأزمات.

ومن وسائل تدخل الدولة **فرض رقابة على الأسعار**، أي تحديد **سعر أقصى** لسلعة أو خدمة معينة، بحيث يُمنع البائعون من بيعها بسعر أعلى من هذا الحد.

أمثلة على المنتجات الخاضعة للرقابة السعرية في إسرائيل:
الخبز، الحليب، والبيض.



أبرز المعضلات القيمة في تدخل الدولة في السوق

يعرض الدرس أربع معضلات رئيسة تُجسّد التوتر بين الكفاءة الاقتصادية والحرية من جهة، والقيم الاجتماعية والأخلاقية من جهة أخرى.

1. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي والسوق الحرة مقابل التضامن الاجتماعي

تتمثل المعضلة في التساؤل: هل ينبغي السماح لشركات الطيران برفع أسعار التذاكر بشكل كبير أثناء الحرب بسبب ارتفاع الطلب وانخفاض العرض، أم يجب تقييدها حفاظًا على التضامن الاجتماعي والتكافل في أوقات الأزمات؟

البدائل المطروحة:

- عدم تدخل الدولة.
- فرض رقابة حكومية صارمة على أسعار التذاكر في حالات الطوارئ.
- تقديم دعم أو تعويض حكومي لشركات الطيران.

2. الحق في العيش بكرامة مقابل حق الملكية والحرية الاقتصادية

تتمثل المعضلة في المفاضلة بين ضمان الأمن الغذائي لجميع المواطنين من خلال إبقاء أسعار السلع الأساسية منخفضة، وبين حق المنتج أو صاحب المصلحة في تحقيق الربح وعدم تحمل الخسائر الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

البدائل المطروحة:

- الإبقاء على الرقابة السعرية.
- إلغاء الرقابة والانتقال إلى سوق حرة.
- تقديم دعم حكومي للمستهلكين المحتاجين أو للمنتجين.

3. الحق في الصحة مقابل الحق في الرفاه الاقتصادي

تتمثل المعضلة في تحديد ما إذا كان ينبغي إلزام المصانع بتركيب فلاتر هواء باهظة الثمن لحماية صحة السكان، رغم أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، الأمر الذي قد يثقل كاهل الفئات الضعيفة.



البدائل المطروحة:

- إعطاء الأولوية للصحة وإلزام المصانع بتركيب الفلاتر.
- إعطاء الأولوية للاقتصاد وإلغاء هذا الإلزام.
- تمويل تركيب الفلاتر من الأموال العامة (أموال الضرائب).

4. تدخل الدولة مقابل الكفاءة الاقتصادية

تتمثل المعضلة في أن الرقابة الصارمة جدًا على الأسعار قد تجعل الإنتاج غير مجدٍ اقتصاديًا، مما يدفع المنتجين إلى التوقف عن الإنتاج، فتختفي السلع من الأسواق، ويظهر **السوق السوداء** حيث تُباع المنتجات بصورة غير قانونية وبأسعار مرتفعة.

البدائل المطروحة:

- تشديد تطبيق القانون ومكافحة السوق السوداء.
- إلغاء الرقابة على الأسعار وترك السوق يعمل بحرية.
- اعتماد نظام توزيع حكومي منظم باستخدام القسائم التموينية.

الخلاصة

لا تُحدّد أسعار المنتجات دائمًا في ظل منافسة حرة وعادلة. فعندما تفشل قوى السوق في توفير السلع الأساسية أو في حماية الفئات الضعيفة، يصبح تدخل الدولة - من خلال **الرقابة على الأسعار** أو **تقديم الدعم الحكومي** - أمرًا ضروريًا لتحقيق **العدالة التوزيعية**، وحماية الفئات الأكثر ضعفًا، وتعزيز **التضامن الاجتماعي**.

